

قرار رقم (٢٥٥) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠١١

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
بضباط الإدارة العامة لشرطة الحراسات الخاصة

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولاحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولاحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية
غير المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .

وعلى قرار الهيئة المصرية للمراقبة على التأمين رقم (١٠٣) لسنة ١٩٩٣ بقبول
تسجيل صندوق التأمين الخاص بضباط الإدارة العامة لشرطة الحراسات الخاصة برقم
(٤٥١) .

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٠/٥/٤
بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .

وعلى محضري اجتماعي لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة
جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة
٢٠١٠ بجلستها المنعقدتين بتاريخي ١/٢٣ ، ٢٠١١/٣/٨ باقتراح اعتماد التعديل

المقدم من الصندوق المشار إليه .

مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة المؤرخة

٢٠١١/



٤٦٠٧٦

قـرـر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصي المادة (١/٤٢) من الباب التاسع (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته) والمادة (٥٢) من الباب العاشر (أحكام عامة) النصين التاليين :-
الباب التاسع: (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)
مادة (٤٢) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة شطب تسجيل الصندوق في الأحوال الآتية :
١- إذا تبين من نتيجة الفحص المنصوص عليه في المادة (١٨) أن أموال الصندوق لا تكفي للوفاء بالتزاماته .
الباب العاشر: (أحكام عامة)

مادة (٥٢) :
يرجع فى شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام إلى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت) ، وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالى للصندوق .

ثانياً : إلغاء الفقرة (٧) من المادة (١/٦) من الباب الثانى (الاشتراكات ورسم العضوية).

مادة (٢) : يسري هذا القرار اعتباراً من ٢٠١٠/٥/٤ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د . عادل منير
عادل منير
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦